القضاء والقضاة ببجاية أثناء القرن 7هـ/13م من خلال عنوان الدراية.

أ. د إبراهيم جدلة*

مقدمة: يدخل كتاب "عنوان الدراية" في صنف كتب التراجم لكنه يتميّز عن بقيّة هذه الكتب بالمعلومات الدقيقة والثريّة التي يقدمها سواء التي تخص علماء بجاية وتكوينهم وخططهم ودورهم الديني والسياسي أو التي تخص معالم المدينة من جوامع وحارات وأبواب...؛ فأبو العباس أحمد الغبريني قد عاش وتوفي ببجاية (644هـ/1246-704ه/1304)، وهو شاهد عيان على مختلف مظاهر الحياة الدّينيّة والعلميّة وحتى السياسية، وأثناء استعراضه لتراجم العلماء كان يذكر عرضا أهمّ مكوّنات المدينة العمرانيّة وأهمّ مؤسّساتها وخططها، وعموما يمكن اعتبار هذا الكتاب كأول مونوغرافيا تخصص لهذه المدينة...

و لم يكن الغبريني مجرّد فقيه أو أحد أعيان المدينة العاديين بل كان قاض من أقوى القضاة الذين أنجبتهم هذه المدينة، وقد تولّى هذه الخطة في بعض الفترات العصيبة من تاريخها حتى أن نهايته كانت قد ارتبطت بدوره كقاض وانسياقه في صراع الأمراء الحفصيين حول السلطة أثناء انقسام السلطنة الحفصية، وخاصة مع بداية القرن 8 هـ/14م.

وبحكم تولّيه القضاء واهتمامه به أورد لنا الغبريني تراجم أغلب قضاة مدينته منذ فترة الصراع بين بني غانية والموحدين (581ه/1185م) إلى حدود نهاية القرن 7هـ/13م. سنحاول في هذه الورقة التطرّق إلى مؤسّسة القضاء في القرن السابع مع التأكيد على خصوصياتها ودورها في المجتمع البجائي مع طرح بعض الإشكاليات التي ما زالت محلّ جدال مثل تسمية قاضي بجاية بقاضي الجماعة وهي خطة لا يمكن أن توجد نظريا إلاّ في حاضرة تونس عاصمة السلطنة الحفصيّة آنذاك. ثمّ سأحاول التعريف بمختلف قضاة المدينة منذ سنة 581ه/1185م إلى سنة 704ه/1305م مع ذكر تكوينهم العلمي وانتماءاتهم الاجتماعية أو العرقية أو القبلية ودورهم في حياة المدينة وأنشطتها المختلفة. أخيرا سنتناول مسألة علاقة النخبة بالسلطة من خلال موقع ومصير بعض كبار قضاة بجاية وهو ما يطرح دور القاضي في الحياة الاجتماعية بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة. وقد اعتمدنا أساسا على "عنوان الدراية" لأنه سبق وأن لاحظنا بأن الغبريني كان شاهد عيان وقريب من الأحداث التي يذكرها، وكان أحد الفاعلين الرئيسيين في مجريات الأحداث، كما سنحاول البحث من خلال كتب التراجم الأخرى وبعض الكتب

*أستاذ التعليم في التاريخ الإسلامي ومدير مختبر النخب والمعارف والمؤسسات الثقافية بالمتوسط-كلية الآداب والفنون والإنسانيات- جامعة منوبة- تونس.

الإخبارية التي اهتمت بالفترة محل الدرس عما يدعم أو يدحض ما جاء في هذا المصدر الهام وما يثري دراستنا.

I- مؤسسة القضاء ومكانتها في المجتمع البجائي: تعتبر خطة القضاء من أهم الخطط الدينية نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القاضي في مختف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية أحيانا. و لم تكن مهمة القاضي تقتصر على الفصل بين الناس في الخصومات بل تعدت ذلك إلى "استبقاء بعض الحقوق العامة للمسلمين بالنظر في أموال المحجوز عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه وفي وصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيامى عند فقد الأولياء على رأي من يراه، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية وتصفح الشهود والأمناء والنواب واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ليحصل له الوثوق بهم..."[1] هكذا يمكن القول إن القاضي يشرف عمليا على مختلف الأنشطة الحضرية بحكم استقراره دائما في المدينة، لذلك فهو يتمتع بسلطة دينية ومعنوية وسياسية تجعل منه أحيانا أهم شخصية بالمدينة وكأنه النائب الأول للأمير أو السلطان. وكان قضاة بجاية مع نهاية القرن 6هـ/12م وبداية القرن 7ه/13م يرجعون بالنظر إلى مراكش عاصمة الموحدين وإلى قاضي الجماعة بها، ولما استقل الحفصيّون بالسلطة بداية من 625هـ/1227م أصبح قاضي الجماعة بتونس مرجع نظرهم.

ويرجع تنظيم القضاء بإفريقية إلى بداية العهد الحفصي حيث لم تعد تونس خاضعة لمراكش، وأصبح قضاتها تحت مراقبة قاضي الجماعة بتونس (الذي خلف نظريا قاضي الجماعة بمراكش وعمليا خلف قاضي القضاة بالقيروان ثم المهدية). وقد ارتكز النظام القضائي في ذلك العهد على هذه الخطة التي يشرف صاحبها على بقية القضاة المنتشرين في مختلف حواضر إفريقية. وكان يساعده قاضي الأنكحة، ثم ظهر في فترة لاحقة منصبا: قاضي المعاملات وقاضي الأهلّة، وربما ظهر في تلك الفترة أيضا قاضي الفريضة (ومهمته الإشراف على المواريث) مع الملاحظة أن خطة قاضي المحلة لم تظهر إلاّ مع منتصف القرن 9هـ/15م.

وقد ورث الحفصيون عن الموحدين عادة حصر ولاية قاضي الجماعة بسنتين فقط[2]، وهي قاعدة قلما تم احترامها.[3] كذلك كان البعض ينادي بعدم الجمع بين قضاء الجماعة وإمامة الجامع الأعظم مثل ابن عرفة الذي كان يقول: "المعروف ببلادنا قديما وحديثا منع إمامة قاضي الجماعة أو الأنكحة إمامة الجامع الأعظم بها"[4]، وهي أيضا قاعدة لم يقع احترامها قط لأن العديد من قضاة الجماعة جمعوا مع هذه الخطة منصب إمامة جامع الزيتونة مثل: ابن أبي الدنيا وابن عبد الرفيع وعيسى الغبريني وأبي القاسم الوشتاتي وابن عقاب وأحمد القلشاني ومحمد القلشاني والرصّاع[5].

وكان منصب قاضي الجماعة مفتوحا لفقهاء جاؤوا من مدن وآفاق مختلفة من: قابس وتوزر والمهدية وطرابلس وصفاقس ونفطة وتونس وبجاية وقسنطينة والقيروان إضافة إلى عدد ضئيل من الأندلسيين.[6]

ومن المنطقي أن يكون قضاة بجاية على الأقل منذ سنة 625هـ/1227م مجرد قضاة كور خاضعين ومعينين من طرف قاضي الجماعة بتونس عاصمة السلطنة لكن في بعض الأحيان تتحدّث المصادر عن "قاضي الجماعة" ببجاية، وهو أمر محيّر لكن يمكن تفسيره بوجود هذه الظاهرة بصفة فعلية أثناء انقسام السلطنة الحفصيّة إلى إمارتين: شرقية، عاصمتها تونس وغربية، عاصمتها بجاية خاصة في الفترة الممتدة من سنة 683ه/1284م إلى سنة 718هـ/1318م أو حتى بعد ذلك بقليل. في هذه الفترة كان ببجاية قاض للجماعة مواز لقاضي تونس، ونحن نعرف على الأقل ثلاثة من هؤلاء القضاة أوّلهم: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد السلام عرف بابن الطير ويخبرنا الغبريني أنه: "ولي القضاء ببجاية محمولا عليه... ولما استقر تخير رئيسين من رؤسائها وفقهائها وولى أحدهما قضاء الأنكحة وولى الثاني النظر في الأحكام..."[7]. ولو كان قاضيا عاديا لما استعان بقاض للأنكحة وآخر للنظر في الأحكام. أما الثاني فهو أبو عبد الله محمد ابن أبي يحي الباهلي المسفر وقال عنه ابن قنفد: "قاضي الجماعة ببجاية"[8]، وكان ذلك في عهد أبي يحي أبي بكر. وذكر ابن مريم القاضي الثالث عندما ترجم لأبي علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي المتوفي بعد 770هـ/1368م والذي قال عنه إنه أخذ عن: "أبي عبد الله محمد بن يوسف قاضي الجماعة ببجاية"[9]، والمرجح أن الزواوي قد أخذ عن هذا القاضي في بداية القرن 8هـ/14م. ولم يتفطن الأستاذ برانشفيق لهذه الوضعية رغم أنه لاحظ وجود قضاة في مناطق صغيرة بجهة بجاية.[10]

كانت بجاية مؤهلة بأن تكون عاصمة إقليمية كبيرة فهي ثانية السلطنة بعد تونس، وكانت البيئة العلمية بها متطورة جدا ولا أدلّ على ذلك ما قاله أبو علي المسيلي عن فقهائها: "أدركت ببجاية تسعين مفتيا ما منهم من يعرف الحسن بن علي المسيلي..."[11]. كانت هذه المدينة متجهة نحو البحر، نحو ممالك جنوب أوروبا وخاصة نحو الأندلس، فهي ممر ضروري للأندلسيين المهاجرين نحو عاصمة السلطنة. وكانت بفضل هذا الموقع قوة اقتصادية وتجمعا بشريا هاما وقد اقتضى ذلك ازدهار الحياة الفكرية، وقد عبّر عنها خير تعبير كتاب "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية" لأبي العباس أحمد بن أحمد الغبريني الذي خص قضاة مدينته بمكانة هامة، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسيّة: أولا، لكونه كان قد تولى القضاء ببجاية في أكثر من مناسبة، وثانيا للدور الهام الذي لعبه القضاة في حياة المدينة، وآخرها أنه كان مطلعا على أرشيف المدينة آنذاك وخاصة الأرشيف الخاص بمؤسسة القضاء، وقد ذكر ذلك عندما أورد ترجمة أبا تميم ميمون بن جبارة بن خلفون البردوي حيث قال: "وولّي أبو تميم المذكور قضاء بجاية...، وقد رأيت التسجيل عليه في بعض كتب القضاء الكائنة بمودع بجاية..."[12].

II- قضاة بجاية من خلال "عنوان الدراية": لقد تمكنا من حصر 36 شخصية تولت القضاء خلال الفترة المدروسة، وتم ذكرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عنوان الدراية (مثلا رقم1، تم ذكره ضمن ترجمة ابنه أو رقم 14 الذي عرفناه من خلال ترجمة أخرى...)، ووضعنا جدولا يلخص كل المعطيات حول

هؤلاء القضاة الذين تم ترتيبهم حسب التواتر الزمني من رقم 1 إلى رقم 36. وأثناء التحليل سنحيل االقارئ على هذه الأرقام:

ع/ر	الإسم	الولاية	الوفاة	عنوان الدراية	مصادر أخرى
1	محمد بن علي بن طاهر التميمي القيسي ذكر ضمن ترجمة ابنه: ابن محشرة أبو الفضل.	ق6هـ	وفاة الإبن: 598هـ/ 1202م	ص 83	
2	أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي دخل عليه الموارقة (581هـ) وهو قاض.	حوالي 581هـ	حوالي581ه/ 1186م	ص 68	نيل الإبتهاج، 155-157 أنس الفقير، 34-35
3	حفيده (نابه في القضاء عندما مرض)			ص 70	
4	ابن الخطيب (الوالي الموحدي غضب على أبي علي حسن المسيلي- تحدث مع القاضي ابن الخطيب)، تأخر المسيلي عن القضاء، وولي بعده بنو الخطيب.	بعد 581هـ		ص68	
5	أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمان الأزدي الإشبيلي: "ولي قضاء بجاية مدة قليلة...في مدة ابن غانية".	قبل 582هـ	ت 582هـ/ 1186 م	ص73	وفيات ابن قنفد، 45 شذرات الذهب، 4، 271 التكملة، ترجمة رقم 647 فوات الوفيات، 1، 518
6	أبو تميم ميمون بن جبارة بن خلفون البردوي: "ولي قضاء بجاية مدة قليلة".	قبل 584هـ	ت 584هـ	ص183-184	
7	أبو الطاهر عمارة بن يحي بن عمارة الشريف الحسني: "قضي في بعض النواحي ببجاية" (ناصر بني غانية).	580هـ	ق 6هـ	ص76	
8	الأصولي أبو عبد الله محمد بن ابراهيم الفهري: من أهل بجاية، "ولي قضاء المدن بجزيرة الأندلس واستخلف بمراكش، وولي قضاء بجاية ثلاث مرات، وصرف عن آخرها سنة ثمان وستمائة"، وكان بينه وبين القاضي أبي الوليد بن رشد إخاء وصفاء" (في الواقع: ابن رشد الحفيد وليس الجد الذي توفي سنة 520هـ).	598؟-608هـ	612هـ نيل الابتهاج "توفي ذبيحا"	184-187	نيل الإبتهاج ، 378 التكملة، ترجمة رقم 1726
9	أبو عبد الله محمد بن صمغان القلعي، ولي قضاء بعض البلاد المغربية، وكان "نائبا عن القاضي أبي عبد الله الأصولي في الأنكحة مدة ولايته ببجاية".	قبل 608هـ		ص 189	
10	أبو عبد الله محمد بن محمد بن الحسين الخشني البجائي "كان مشاركا مشاورا وعليه اعتماد الفقيه القاضي أو عبد الله الأصولي" (أجازه سنة 603هـ).	قبل 608هـ		ص219-220	
11	أبو زكرياء يحي بن علي بن حسن بن حبوس المهداني: "وهو نظير أبي عبد الله الخشني وهو من جملة من يعتمد عليه القاضي الأصولي وغيره من قضاة وقته".		ت بعد 615هـ	ص220	

	"كان أحد الفقهاء المشاورين والجلة المفتين ببجاية".				
12	أبو محمد عبد الله بن حجاج بن يوسف الجزائري (كان أبوه قاضيا بالجزائر) انتقل إلى بجاية قاضيا بعد تأخير أبي عبد الله بن ابراهيم الصولي...وطالت مدته في القضاء.	بعد 608هـ -؟	640هـ	ص215	
13	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأريسي (لعلها الأربسي): "وعليه كان اعتماد القاضي أبي محمد بن حجاج".			ص217	
14	أبو علي السلمي: "وكان المشاور والمفتي وعليه وعلى الفقيه أبي عبد الله الأريسي المتقدم الذكر كان يتوقف أمر القاضي أبي محمد عبد الله بن حجاج الشهير بأوسكاتر".			ص218	ورد ذلك ضمن ترجمة أبي عبد الله عمر بن عزون السلمي
15	آبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر المنصور القلعي: "كان أحد العدول المرضيين وكان له في مدة ولاية ابن حجاج القضاء ببجاية ظهور وكان له به اعتناء، وكان كاتبهم المشاور عندهم".		660هـ	ص227	
16	أبو العباس أحمد بن أبي القاسم عبد الرحمان بن عثمان التميمي: الخطيب: "هو أول بيت بني الخطيب ببجاية، ولي قضاءها من مراكش...استمرت مدته وطالت ولايته، وكان أكثر الناس حظوة عند بني عبد المؤمن".			ص213	
17	ابنه: أبو محمد عبد الله بن أبي العباس أحمد الخطيب: "ولي قضاء سبتة بالعدوة وبالأندلس قضاء بلنسية ...توفي بمدينة تونس في شهر ربيع الأول من عام عشرين وسبعمائة".	قبل 620هـ ؟	620هـ؟	ص214 سنة الوفاة لا يمكن أن تكون 720هـ	
18	الفقيه أبو عبد الله محمد (لعلها أبو محمد عبد الله): "ولي الخطابة بجامع الموحدين ولم يزل خطيبا... وذلك يزيد على ثلاثين سنة...وولي قضاء بجاية".			ص215	
19	أخوه: أبو علي عمر: "ولي القضاء ببعض كور بجاية ثم ولي قضاء الأنكحة في مدة ولاية أخيه أبي محمد القضاء بها".			ص215-216	
20	أبو الحجاج يوسف بن سعيد بن يخلف الجزائري: "وكان يلي قضاء بعض النواحي بتولية قضاة البلد".			ص103	
21	أبو الحسن علي بن عبد الله الأنصاري البوني: وناب عن القضاة في حضرة بجاية كلاّها الله نيابة مطلقة تنزلت منزلة الأصالة".			ص218	
22	أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ابن السطاح الجزائري: "استوطن بجاية... تخطط	قبل 629هـ	629هـ	ص225	

	بالعدالة وناب عن القضاة في الأنكحة"				
23	ابن الطير: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد السلام: "من أهل إفريقية، قرأ بحاضرة تونس ولي قضاء بجاية محمولا عليه... ولما استقر تخير رئيسين من رؤسائها وفقهائها وولى أحدهما قضاء الأنكحة وولي الآخر النظر في الأحكام مدة إقامته بها".	قبل 630هـ	630هـ (ص124)	ص194-195	نيل الإبتهاج ، 379
24	أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحي الأغماتي: "استوطن بجاية وولي القضاء ببعض جهاتها...".	منتصف ق7هـ		ص196	
25	ابن عتيق الغساني الجزائري: أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن يوسف: "تخطط بالقضاء ببجاية وطالت مدته فيه".	قبل 680هـ/ 1281	ت بتونس بعد 680هـ	ص123-124	نيل الإبتهاج، 285
26	أبو محمد عبد الحق بن ربيع بن أحمد بن عمر الأنصاري البجائي: "ناب عن القضاة في الأحكام مطلقا، وكان هو المشاور عندهم... وهو كان القاضي على القضاة بالحقيقة لأن مرجع أمرهم إنما كان إليه".(ص86)	قبل 675هـ	ت 675هـ	ص85 - 90	
27	أبو علي الحسن بن موسى (من إفريقية): "كان صاحب العلامة المستنصرية... ولي قضاء بجاية فحسنت فيه سيرته...".			ص255-256	مستودع العلامة، 32
28	ابن الغماز أبو العباس أحمد بن محمد الأنصاري البلنسي: "ولي قضاء بجاية، مدة انفصال جيش بجاية مع جيش افريقية لحصار مليانة".(ص129) "استدعي لحاضرة افريقية وقدم للقضاء بها". (ص130)	677هـ	ت بتونس 693هـ	ص129-130	تاريخ الدولتين، 38، 50 تولى قضاء تونس: 662-667، 680-683، 691-693. الديباج،ج1،249-252 نيل الإبتهاج، 80-81
29	الغماري: أبو العباس أحمد بن عيسى "كان قاضيا بذات العلمية وولي المنصب مع ذلك في بلاده وفي بجاية كرتين".	قبل سنة 682هـ	ت بتونس 682هـ	ص112- 113	نيل الابتهاج، 79
30	أبو العباس الغبريني: أثناء انقسام السلطنة، كان الأمير أبي زكرياء ابن السلطان أبي إسحاق بقسنطينة "قدم وفد بجاية برآسة أبي العباس الغبريني".	683هـ	ت 704		الفارسية، ص149، 158 أنس الفقير، 62 الديباج، 252/1؛ المرقبة العليا، 132 سبك المقال، 238-239 العبر، ج6، ص 719
31	القاضي الجليل/الفاضل: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي الشاطبي. إضافة لترجمة طويلة (ص126-128) ذكره الغبريني في ثلاث مواقع بما في ذلك أنه أحد شيوخه في الفقه "مدة ولايته القضاء ببجاية". (ص308)	قضاء بجاية قبل سنة 673هـ	ت 691هـ	ص101؛ 126-128، 168؛ 308.	النباهي، المرقبة العليا، 130: "أبو عبد الله محمد بن يعقوب المرسي"؟؟؟ الفارسية، ص150. العبر، 625/6

	"تخطط بخطة القضاء في غير ما بلد... وكان أبوه قاضيا وبيتهم بيت علم وقضاء... ثم قضي بجاية... ثم انصرف عن بجاية؛ فولي قضاء حاضرة إفريقية"(عزل سنة 675/د 35				تاريخ الدولتين، 35. نفح الطيب، 372/3-373.
32	عبد العزيز بن عمر بن مخلوف: "أسند إليه قضاء الأنكحة ببجاية عن بعض قضاتها"، "وولي القضاء مستقلا بعد ذلك بمدينة بسكرة".	قبل 686هـ	ت بالجزائر 686هـ	ص91-92	
33	أبو محمد عبد الحق بن يوسف بن حمامة الغبريني: "ولي القضاء ببعض أكوار بجاية".			ص268	
34	أبو عبد الله محمد بن يحي بن عبد السلام التدلسي: "ولي القضاء ببعض كور بجاية".			ص294	
35	أبو يوسف يعقوب بن يوسف الزواوي المنجلاتي: "من أصحابنا الذين جمعنا معهم عصر واحد، وكان أحد المفتين والمشاورين في وقته".		ت 690هـ	ص226	
36	أبو عبد الله محمد بن صالح بن أحمد الكناني الشاطبي: "ولي النظر في الأنكحة، ونائبا عن قضاتها مدة.		ت بعد 699هـ	ص106	

هيكلة القضاء ببجاية: لقد جمعنا في هذه القائمة كل من تولى القضاء منذ نهاية القرن 6هـ/13م إلى نهاية القرن 7هـ/14م، مع التأكيد بأن رتب القضاة المذكورين تختلف من شخص إلى آخر، وقد استعمل الغبريني تسميات مختلفة لتوصيف هؤلاء، من ذلك:

* قاضي القضاة: رقم: 23 - 26 -
*قاض: رقم 1 – 2 – 4 – 5 – 6 – 8 – 12 - 16 – 17 – 18 – 25 – 27 – 28 – 29 – 30 – 31 - 36.
* قضاء الكور (أو الأكوار): 19
*قضاء النواحي: 7 – 20 –
* قضاء بعض جهات بجاية: 24 - 33 – 34 -
* نائب القاضي: رقم 3 – 21 – 37.
* النظر في الأحكام: رقم 23 -
* قاضي الأنكحة: 9 – 19 – 32 – 37.
* نائب قاضي الأنكحة: 22 -
* المشاور: 11 – 15 - 35 -
* المشاور والمفتي: 14 -
* المشارك المشاور: 10 –

* عليه كان اعتماد القاضي: 13 –

الانتماءات الجغرافية لقضاة بجاية: كانت خطة القضاء في العهدين الموحدي والحفصي تخضع للسلطة المركزية التي كانت وحدها مؤهلة لتعيين القضاة، وعادة ما يتم تعيينهم لقدرهم العلمية أو لعلاقاتهم المتطورة مع أهل القرار أو لمكانتهم الاجتماعية في المجتمع طبعا مع الكفاءة في مجال الفتوى والعدالة والأحكام. لذلك نلاحظ أن هؤلاء القضاة لم يكونوا كلهم من أبناء المدينة بل جاؤوا من آفاق وحواضر مختلفة وهذه الأصول المتنوعة كانت كما يلي:

* البجائيون: رقم 1؟ - 4 - 8 – 10 – 11؟ - 13؟ - 14؟ - 16 – 17 – 18 – 19.
* الأندلسيون: رقم 5 – 28 - 31 – 36.
* من قلعة بني حماد: رقم: 9، 15.
* من الجزائر: رقم 12 – 20 – 22 – 25.
* من المسيلة: رقم 2 – 3.
* من أهل إفريقية (تونس): 23 – 27.
* من بونة: رقم 21.
* من تدلس: رقم 34.
* من أغمات: رقم 24.
* من غمارة: رقم 29.
* من زواوة: رقم 35.

يمكن الخروج بالنتائج التالية: لا يمثل البجائيون إلا الثلث (حوالي 32.7 بالمائة)، يأتي بعدهم في المرتبة الأندلسيون الذين كانوا في جلهم من العابرين إلى تونس حيث سيتولى بها اثنان منهم قضاء الجماعة (28–31). ورغم صغر حجم مدينة الجزائر في تلك الفترة فإنها وفرت لبجاية أربعة من قضاتها.

الشخصيات القضائية الهامة: لم يكن هؤلاء القضاة على نفس المستوى من الأهمية من حيث القيمة العلمية أو الاجتماعية أو من حيث الموقع السياسي، لذلك وقع ذكر البعض عرضا والبعض لم يحض إلاّ بسطر أو سطرين وحتى الذين أفردوا بترجمة خاصة تباينت المعلومات حول دورهم ومكانتهم، فمنهم من كان مجرد مشاور أو نائب ومنهم من كان قاضي الجماعة. لكن ما جاء في بعض التراجم يوحي بأن البعض من المترجَمين كان يتمتع بمكانة خاصة في المجتمع البجائي وموقعا علميا هاما ضمن النخبة العالمة آنذاك ومن بين هؤلاء نذكر:

أ) أبو عبد الله الأصولي (رقم 8): هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الفهري، أفرده الغبريني بترجمة طويلة[13] فهو بجائي ولي قضاء بعض المدن بالأندلس ثم ناب عن قضاة مراكش قبل أن يتولى قضاء بجاية ما

لايقل عن ثلاث مرات كان آخرها سنة 608هـ/1211م. وإذا ما اعتبرنا أن الموحدين يحددون ولاية القضاء بسنتين فقط يمكن تحديد فترة ولاية الأصولي ما بين سنتي 598هـ/1201 و608هـ/1211. لقد كان الأصولي صديقا لأبي لابن رشد الحفيد ولا نعرف ما هي أسباب غضب الموحدين عليه إلى حد إبعاده عن القضاء ثم اغتياله فيما بعد سنة 612هـ/1215 حسب قول التنبكتي الذي ذكر بأنه "توفي ذبيحا".[14] هذه الأحداث والتقلبات التي عرفتها حياته تدل على أنه كان من بين أبرز أعيان مدينة بجاية في بداية القرن 7هـ/13م.

ب) ابن حجاج (رقم 12): هو أبو محمد عبد الله بن حجاج بن يوسف الجزائري[15] الشهير بأوسكاتر[16]، ينتمي إلى عائلة تتوارث خطة القضاء فأبوه كان قاضيا بمدينة الجزائر. تولى قضاء بجاية مباشرة بعد إبعاد الأصولي سنة 608ه/1211 ونميل إلى الرأي أن استقدام شخص من خارج المدينة لتمكينه من هذه الخطة يحمل دلالات سياسية ربما فيها جانب من معاقبة الشخص (الأصولي) ومن ورائه مدينته (بجاية). وقد تولى ابن حجاج القضاء مدة طويلة.

ج) أبو العباس الخطيب (رقم 16): هو أبو العباس أحمد بن أبي القاسم عبد الرحمان بن عثمان التميمي: الخطيب[17]، تم تعيينه من مراكش وهو ما يعني رضاء السلطة المركزية على بجاية، وقد كانت له حظوة كبيرة لدى الموحدين، وتمكن من تولي القضاء لمدة طويلة، بل أكثر من ذلك جعل هذه الخطة وراثية في بني الخطيب (وقد سبقه من نفس الأسرة: ابن الخطيب، رقم 4)

د) أبو العباس أحمد الغبريني (رقم 30): لعب الغبريني أدوارا هامة خاصة على المستوى السياسي، وكانت نهايته المأساوية سنة 704هـ/1305 مرتبطة بالصراعات داخل البلاط. ولي القضاء بمواقع عدة آخرها مدينة بجاية وحسب النباهي كان "حكمه شديدا مهيبا ذا معرفة بأصول الفقه وحفظ لفروعه"[18] وذكره عبد الرحمان الزليجي في تأريخه وقال عنه توفي عام 704هـ/1305 [19]. وسيتواصل تواجد أسرة الغبريني من خلال أبنائه الذين واصلوا مسيرته العلمية خاصة.

هـ) أبو عبد الله محمد بن يعقوب الخزرجي الشاطبي (رقم 31): يعرفه الغبريني بـ"القاضي الجليل الفاضل" وقد خصص له ترجمة طويلة وذكره في ثلاثة مواقع مختلفة[20] وهو يعتبره كأحد شيوخه في الفقه. وحرّف النّباهي إسمه قائلا: أبو عبد الله محمد بن يعقوب المرسي، وذكر أنّه: "نزيل تونس يكنّى أبا عبد الله، ولي قضاء الجماعة بها وكان ولي قبل ذلك قضاء باجة"[21]، وهي على الأرجح "بجاية" (خطأ نسخ أو تحقيق). وهو كما يتبيّن أندلسي الأصل استقرّ ببجاية وتولّى فيها القضاء وحسبما يبدو كان له أثر كبير في تكوين البعض من العلماء المعاصرين له وخاصة الغبريني الذي يفتخر بذلك.

III - النخبة والسلطة: القاضي ودوره في الحياة السياسية:

أ- انقسام النخبة أيام بني غانية (من رقم 01 إلى رقم 07): كانت السلطة السياسية في مدينة بجاية ممثلة اساسا في الوالي الموحدي ولما دخل بنو غانية المدينة في صفر سنة 581هـ/1185 [22] طردوا ممثل الموحدين وحاولوا الإعتماد على النخبة المحلية وعلى رأسها القاضي. هل رحبت هذه النخبة بالغزاة الجدد أم رفضت التعامل معهم؟ من أول الشخصيات التي واجهت هذه المعادلة الصعبة في تلك الفترة: أبو علي حسن بن علي المسيلي الذي " دخل عليه الموارقة وهو قاض"[23]. ويقول التنبكتي:" فألجأوه لبيعتهم وأكرهوه مع غيره عليها..."[24] ويصعب في الحقيقة إثبات هذا الإجبار فلربما كان التعامل مع بني غانية تلقائيا وإيجابيا خاصة ونحن نعرف من خلال المصادر أن الوالي الموحدي قد غضب على المسيلي وعزله وعيّن مكانه ابن الخطيب الذي كان مقربا لهذا الوالي[25]. ويمكن القول أن النخبة الدينية والاجتماعية قد انقسمت في تلك الفترة بين المناصرين لبني غانية والمستفيدين من سلطة الموحدين. ومن بين القضاة الآخرين الذين ناصروا بني غانية نذكر أبا الطاهر عمارة بن يحي بن عمارة الشريف الحسني[26] وأبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمان الأزدي الإشبيلي[27] ومن الذين أعلنوا وفاءهم للموحدين أبو تميم ميمون بن جبارة ين خلفون البردوي[28] الذي استقدم من بجاية إلى مراكش قصد توليته قضاء المرية غير أنّه توفي في الطريق. وقد ترك ميمون هذا أحد أهم أصدقائه وربما أهم أنصار الموحدين وهو أبو عبد الله الأصولي.

ب- قضاة الموحدين (من رقم 08 إلى رقم 14): يعتبر أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الفهري الأصولي من أشهر القضاة البجائين، وكان مقربا لابن خلفون البردوي حليف الموحدين، لذلك كان مقربا منهم إلى حد استعماله للقضاء في عدة مدن أندلسية وفي مراكش وتولى القضاء ثلاث مرات ببجاية نفسها. وتمتد هذه الهيمنة على القضاء من طرف الأصولي من سنة 584هـ/1188 إلى 608هـ/1211، أي ما يزيد عن 24 سنة وهو ما يدل على علاقة متينة مع أهل القرار. لكن بعد القوة والعز كان سقوطه سريعا ومدويا، فقد عُزل عن الخطة سنة 608هـ/1211 وتمّ قتله سنة 612هـ/1215 [29]. كان للأصولي علاقات ود وإخاء مع ابن رشد الحفيد.[30] وكان يعتمد على مجموعة هامة من معاصريه من الفقهاء والقضاة: المشاورين والمشاركين.[31] وقد واجه الأصولي غضب الخليفة الموحدي المنصور في قضية مرتبطة بابن رشد، لا نعرف بالضبط ما هي هذه القضيّة التي يلخصها الغبريني بعبارة:"وكان أمير المؤمنين المنصور كتب في شأنه وشأن أبي الوليد بن رشد..."[32]. والغالب على الظن أن المسألة هنا مرتبطة بما هو فكري وعقائدي فالأصولي اشتهر بعلم الفقه والأصلين والخلافيات والمعقول وحتى الموسيقى.[33] نميل إلى الاعتقاد بأنّ علاقته مع الخليفة المنصور كانت متوتّرة على الأقل قبيل وفاة هذا الأخير سنة 595هـ/ 1198. وربما تواصل التوتر مع ابنه الناصر الذي واجه في بداية حكمه ثورة ابن الفرس.[34] هل كان الأصولي من الداعمين لهذه الثورة؟ لا تمدنا المصادر بأية معلومة في هذا الغرض لكن بعد مدة قصيرة نجده كقاض

للمدينة مع قوة أكبر في الشخصية وهو ما جعله في صراع متواصل مع الوالي الموحدي وحسب قول الغبريني:"جرى يوما بينه وبين والي بجاية كلام كانت فيه غلظة فقال له الوالي: والله لقد أصاب سيدنا أمير المؤمنين المنصور فيكم. فقال له: إن كان أصاب أمير المؤمنين المنصور فقد أخطأ فينا أمير المؤمنين الناصر..."[35]. نفهم من خلال ذلك رضاء الناصر عليه، لكنّ ذلك لم يمنعه من أن يكون "شديدا على ولاّة الأمر الذين يكونون معه ببلد قضائه لا يسامحهم في شيء من أمورهم"[36]. في مثل هذه الوضعيّة يمكن أن نتفهّم إزاحته عن القضاء سنة 608هـ/1211 ثم قتله سنة 612هـ/1215، وهي فترة اضطرابات بالنسبة للموحدين الذين تأثروا سلبا بنتائج معركة العقاب سنة 609هـ/1212 ثم موت الناصر سنة 610هـ/1213 وتولّي يوسف المنتصر الذي كان صغير السنّ آنذاك مع ما صاحب ذلك من تأخر بيعة بعض الأطراف. كل هذا يجعلنا نفكّر في أن الأصولي ربما لم يكن بعيدا عن كل هذه التقلبات.

ت– قضاة بجاية في العهد الحفصي (من رقم 15 إلى رقم 36): أثناء العهد الحفصي نلاحظ ظاهرتان:

– الظاهرة الأولى هي أن بجاية كانت مرحلة لارتقاء بعض الفقهاء والقضاة الذين انتقلوا إلى تونس وكان لهم بها دور سياسي أو علمي هام من ذلك: أبو علي الحسن بن موسى بن معمر (رقم 27) الذي أصبح يشغل خطة صاحب العلامة في عهد المستنصر الحفصي[37]. وفي هذا الباب نذكر أيضا بعض من انتقل إلى تونس ليتولّى قضاء الجماعة بها مثل ابن الغماز (رقم 28) وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان بن يعقوب الخزرجي الشاطبي (رقم 31)

– الظاهرة الثانية تهم التحولات التي شهدتها المدينة أثناء انقسام السلطنة إلى إمارتين وكانت بجاية عاصمة الإمارة الغربية. سياسيا كان الجزء الغربي من البلاد عبارة عن دولة مستقلة لها أميرها ولها قضاتها وخاصة قاضي الجماعة الذي كان له دور ديني وسياسي هام. وقد ظهرت بوادر الإنقسام أثناء فترة الدعي ابن أبي عمارة (681– 682هـ/1282-1283)، وبعد هزيمة الأمير أبي فارس وقتله وقتل إخوته في ربيع الأول سنة 682هـ (ماي 1283)" بلغ خبر الواقعة إلى بجاية فاضطرب أهلها وماجوا بعضهم في بعض وجمعهم قاضيهم أبو محمد عبد المنعم بن عتيق الجزائري للحديث في الشأن فتكالبوا، وزجرهم ابنه فقتلوه، ثم أشخصوا القاضي إلى بلده في البحر"[38]. هذه الحادثة تدل على دور القاضي في المدينة وموقعه من الصراعات السياسية، هذا الدور سيتواصل في الفترات التالية خاصة بعد سنة 683هـ/1284 عندما أصبح الجزء الغربي من السلطنة تحت سلطة الأمير أبي زكرياء بن السلطان أبي إسحاق، ولما كان بقسنطينة قدم عليه وفد بجاية تحت إشراف أبي العباس الغبريني.[39] انطلاقا من هذا الخبر الذي أورده ابن القنفد يمكن الجزم بأن الغبريني هو الذي عوّض ابن عتيق الجزائري، ولم يكن مجرد قاض بل المقدم على النخبة البجائية سياسيا، وما يعنيه ذلك من التزام نحو طرف دون آخر ومن ولاء لأمير دون آخر وما ينجرّ عن ذلك من مسؤوليات ونتائج سلبية كانت أو إيجابية. يمكن القول أن الغبريني سيطر على خطة القضاء مدة عشرين

سنة فنحن سنجده حوالي سنة 704هـ/1305 في خدمة الأمير (السلطان حسب ابن خلدون) الذي اعتزم" على المواصلة مع صاحب تونس قطعا للزبون عنه، وعيّن للسفارة في ذلك شيخ القرابة ببابه أبا زكرياء الحفصي... وبعث معه القاضي ابا العباس الغبريني..."[40] وقد كانت هذه المهمة آخر عمل يقوم به قبل قتله في الحبس فقد أثار حسد الحاشية التي عملت على إبعاده وحتى القضاء عليه ويفيدنا ابن خلدون بقوله: "ووجد بطانة السلطان السبيل في الغبريني فأغروه به وأشاعوا أنه داخل صاحب الحضرة في التوثّب بالسلطان...فاستوحش منه السلطان وتقبّض عليه سنة أربع وسبعماية. ثمّ أغروه بقتله فقتل في محبسه".[41]

كان القاضي أبو العباس الغبريني "كبير بجاية وصاحب شوارها"[42] وقد دفع ثمن العلاقة المتأرجحة بين السلطة والنخبة، حيث أن المسافة بين الوفاء والخيانة تتقلّص غلى حد التماهي بينهما في ظل سلطة استبداديّة لا تفرّق بين الكفاءة والولاء الّلا مشروط. كانت نهايته لا تختلف كثيرا عن جل علماء المسلمين الذين اكتووا بنار السياسة في إطار الدولة السلطانية، وإن اختفى جل سلاطين بني حفص دون أن يتركوا لنا اثرا يذكر فقد ترك لنا الغبريني "تاريخ مدينته" وترك ابنان واصلا رسالته العلميّة وهما: أبو القاسم أحمد بن أحمد بن أحمد الغبريني وأخوه شقيقه أبو سعيد أحمد بن أحمد بن أحمد الغبريني.[43]

خاتمة: من خلال مؤسسة القضاء وتعاقب القضاة ببجاية، حاولنا أن نقترب أكثر من تاريخ هذه المدينة، هذا التاريخ الذي سطره لها ابنها أبو العباس أحمد الغبريني من خلال عنوان الدراية. لم يكن هذا الكتاب مجرد تراجم جافة لعلماء استوطنوا أو مروا بهذه المدينة بل كان عبارة عن تاريخ لنخبة ارتبط مصيرها بأهم الأحداث التي عرفتها بجاية خلال القرن السابع هـ/الثالث عشر م وكان خير مصدر لدراسة التاريخ الاجتماعي لإفريقية وبلاد المغرب خلال تلك الفترة، وهنا تكمن أهمّية الغبريني وما تركه لنا من أثر مكتوب.

الهوامش:

1-ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 399.--- 2- الزركشي، تاريخ الدولتين، ص 55.--- 3-إبراهيم جدلة، المجتمع الحضري بإفريقية في العهد الحفصي، منشورات جامعة قفصة، 2010، ص152.--- 4-الوزير السراج، الحلل السندسية، ج1، ص 590.--- 5- براهيم جدلة، م م، ص153.--- 6- ن م، ص152.--- 7- عنوان الدراية، ص 194.--- 8- ابن القنفد، أنس الفقير، ص 53.--- 9-ابن مريم، البستان، ص 293.

10- Brunschvig, La Berbérie, t2, p. 120.

11- عنوان الدراية، ص 69، 85.--- 12- ن م، ص 183.--- 13- عنوان الدراية، 184 -187.--- 14- نيل الإبتهاج، 378.

15- ن م، ص 215.--- 16- ن م، ص 218.--- 17- ن م، ص 213.--- 18- المرقبة العليا، ص 132.--- 19- ن م، ص 132.

20- عنوان الدراية، ص101، 168، 308.الترجمة ص 126-128.--- 21- المرقبة العليا، ص130---22- الزركشي، تاريخ الدولتين، ص15.

23- عنوان الدراية، ص 68.---24- نيل الإبتهاج، ص 156.---25- عنوان الدراية، ص 68.---- 26- ن م، ص 76.-- - 27- ن م، ص 73 --- 28- ن م، ص 183-184. ----29- نيل الإبتهاج، ص 378.--- 30- عنوان الدراية، ص184.--- 31- ن م، ص 189، 219، 220.---32- ن م، ص 187.--- 33- ن م، ص 186.--- 34- العبر، 6، 522-523.--- 35- عنوان الدراية، ص 187.---36- ن م، ص 186. ---37-ن م، ص 255-256، مستودع العلامة، ص 32.--- 38- العبر، 6، 694. ---39- الفارسية، 168-169. ----40- العبر، 6، 719. ----41- ن م، 6، 719. ---42- ن م، 6، 719.--- 43-نيل الإبتهاج، 104.

Abstract:
El Ghobrini was one of the judges in Bejaia, he gave us the Biographies of all the men whom worked as judges in this town since the period of conflict between Beni Ghania and Almohads in 581h/1185g to the end of the seventh century hidjri(13g), and in this paper I will write about the justice foundation in the seventh century and it's role with the bejawi people and I will discuss why the judge of Bejaia took the name: judge of the community, and I will give the biographies of the judges whom practised in this function between 581h/1185g and 704h/1304g and their formation and place in the community and their role in the city and I will also show the relation between the scientific elite and the politics men whom are guiding the state, all of this from the book'Unwan ed Diraya of Ghobrini.